

ضرورات ومخاطر الاستثمار الأجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

أستاذ مساعد

قسم العلاقات الدولية/ كلية العلوم السياسية

جامعة الموصل

المقدمة

تشغل مسألة تشجيع الاستثمارات الاجنبية اوساط المسؤولين والمفكرين في اكثر الدول المتقدمة والدول النامية على اختلاف سياساتها وبصرف النظر عن عقيدتها السياسية او فلسفتها الاقتصادية. وتأتي اهمية هذه الظاهرة في الدول النامية، على وجه الخصوص، بعد ان تبين عدم امكانية استمرار المعونات الاجنبية والقروض المصرفية الخاصة او العامة لوحدها بتمويل تميمتها بسبب استفحال ازمة المديونية وما رافقها من تغييرات هيكلية على مستوى الاقتصاد العالمي او الاقتصادات الوطنية منفردة.

وحتى وقت قريب كان ينظر الى الاستثمارات الاجنبية بعين الريبة في البلدان النامية نظراً لارتباط هذه الظاهرة تاريخياً بالمرحلة الاستعمارية وسيادة الاحتكار الرأسمالي الذي قام بامتلاك الثروة في الدول المستعمرة ونقلها الى البلدان الام لتعزيز التراكم الرأسمالي فيها، وعليه اعتمدت الدول المستقلة، في الخمسينات والستينات على مصادر التمويل الاخرى للتنمية متجنباً قدر الامكان الاستثمارات الاجنبية (١).

لقد وضع صندوق النقد الدولي قواعد احصائية لتعريف الاستثمار الاجنبي المباشر ترتبط اساساً بأثره على ميزان المدفوعات وطبقاً لهذه القواعد فان الاستثمار المباشر قد يأخذ صيغة شراء لمنشأة قائمة او مشاركة فيها، وهنا فانه يؤثر في ميزان المدفوعات مع انه لا يضيف اصولاً رأسمالية جديدة. ونظراً لكون احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر ترتبط بميزان المدفوعات فان الارباح التي تولدها المشاريع في البلد المضيف عندما تخرج نجدها تظهر كتدفقات خارجة في الحساب الجاري لميزان

المدفوعات اما الازياح غير الموزعة على حملة الاسهم فقد تعامل باعتبارها تدفقات داخلية في حساب رأس المال. واذا ما اقتضت الشركة الفرعية من مصادر محلية لتوسيع اعمالها فان عملها هذا لا يعتبر استثمار اجنبي مباشر لانه لا يظهر في ميزان المدفوعات. ان هذه القواعد اوجدت صعوبات في قياس الاستثمار الاجنبي المباشر سواء في البلدان النامية او المتقدمة. اضافة الى الصعوبات ناجمة عن عدم الاتفاق على توفر شرط الادارة لغرض اعتبار الاستثمار الاجنبي هو الاستثمار الاجنبي المباشر. فبعض الدول تعتبر امتلاك ٢٠% يكفي لتوفر شرط السيطرة الادارية وغيرها تشترط امتلاك ٥٠% او اكثر من ذلك كله جعل الاحصاءات الدولية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعاني من وجود هامش من عدم الدقة (٢).

ان العديد من الدول، سواء كانت نامية ام متقدمة، تقدم الان حوافز لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. وهناك ادلة قاطعة على ان تلك الحوافز هي عامل ثانوي، نسبياً في قرارات التوطن للاستثمارات التي تتخذها الشركات غير الوطنية، قياساً بالمزايا التي يوفرها الموطن المراد الاستثمار فيه، مثل حجم السوق، تكاليف الانتاج، مستويات المهارة، الاستقرار السياسي والاقتصادي والاطار التنظيمي (٣).

اهمية البحث

اذا كان من الممكن التماس مظاهر الاستثمار الاجنبي الناجمة عن أطماع الرأسمالية الاقتصادية في التوسع على المستوى العالمي، من خلال شموليتها وتأثيرها على كل البلدان والمتعاملين في كل الجوانب السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد انهيار كل من الاتحاد السوفيتي سابقاً وبلدان اوربا الشرقية، وانتهاج كثير من البلدان النامية سواء في افريقيا او في امريكا اللاتينية او في اسيا تطبيق مبادئ اقتصاد السوق والانفتاح على العامل الخارجي المفروض من طرف المؤسسات المالية والدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) في شكل برامج اصلاحية لسياستها الاقتصادية من جهة وتزايد تدفقات رؤوس الاموال بصفة مباشرة او غير مباشرة ما بين بلدان العالم من جهة اخرى.

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

وهو ما ساعد على تجاوز تلك الحواجز التي تفرضها تلك الحدود الجغرافية والقانونية الضيقة ما بين البلدان والتي كانت تقف في وجه تراكمات رأس المال على المستوى العالمي، مما أدى الى تضاعف حجم المبادلات السلعية، والاستثمارية، توسع تحرير اسواق رؤوس الاموال... بشكل كبير على الصعيد الدولي، وقد جاء هذا نتيجة، خاصة تلك التطورات السريعة التي عرفتها تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات وطرق ووسائل النقل والمواصلات، حيث اصبح بفضلها العالم مجرد قرية صغيرة، مما سهل في تعميم طرق الانتاج ومعايير الاستهلاك. واذا كان ينظر الى الاستثمار الاجنبي على انها تسمح بتوفير وخلق الفرص والمناسبات الملائمة لمختلف البلدان للاندماج بصفة ايجابية في الاقتصاد العالمي، فانه يمكن ان ينتج عن ذلك العديد من المخاطر التهميش والاقصاء لبلدان اخرى من هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

منذ فترة طويلة بدأ الاقتصاديون يعطون كثيراً من الاهتمام لدور الاستثمارات في الهياكل الارتكازية (infrastructure) في التنمية مثل الدراسات التي قام بها هيرشمان، كذلك كندلبركر والتي اكدت على اهمية الهياكل او البنى الارتكازية في التنمية الاقتصادية(٤). لقد قسم كندلبركر الاستثمار في الهياكل الارتكازية الى مجموعتين. الاولى: هي مجموعة رأس المال المادي الاقتصادي (Economic over) (EOC) head Capital وثانياً: مجموعة رأس المال الاجتماعي (social Over head) (SOC) Capital(٥).

ولمعرفة ماهي طبيعة الرهانات الحقيقية التي تواجهه للاندماج ايجابياً في الاقتصاد العالمي بما يتماشى والمزايا النسبية التي تتوفر عليها هياكلها وفروعها الصناعية والخدماتية وحتى الزراعية.. فان الامر يستوجب منا اولاً وقبل كل شيء معرفة ماهي هذه الفرص والمناسبات التي يوفرها الاستثمار الاجنبي من جهة، وماهي طبيعة هذه الاخطار التي قد تتجم عنه من جهة اخرى.

مشكلة البحث

اصبح موضوع الاستثمارات الاجنبية يمس ويؤثر على جميع قطاعات النشاط البشري في أي بلد كان وبدرجات متفاوتة، وهو ما يستلزم اليوم على اصحاب القرار السياسيين والاقتصاديين في كل البلدان ضرورة تفهم وادراك بصفة جيدة مضمون هذا الموضوع، ويمكن ان تؤدي الى انعكاسات متعارضة ناجمة أساساً عن نتائج ذلك في حد ذاتها بسبب تسارع وتوسع وتيرة التغييرات التي تفرضها الاستثمارات الاجنبية، حيث يمكن ان تشكل افضل وسيلة لتحرير قوى المنافسة على الصعيد الدولي مابين الدول والمؤسسات الاقتصادية والتي سوف تسمح من خلالها الى اعادة توجيه الموارد والطاقات المادية، المالية والبشرية الموجودة في البلدان وفي العالم بأسره افضل توجيه نحو النشاطات التي بالامكان ان تحقق فيها انتاجية اكثر ومردودية أوفر.

كما يمكن ان ينجح عدم تأقلم وتكييف بعض البلدان والمؤسسات مع تسارع وتيرة التغييرات وتزايد حدة الصعوبات والازمات على المستوى العالمي. في اطار هذه الشروط تتجلى المشكلة الحقيقية للبلدان النامية المصدرة للسلع الاولية (سواء استخراجية او زراعية) والتي من بينها العراق البلدان العربية، ليس فقط محاولة ايجاد تكافؤ في نسب التبادل بينها وبين البلدان المتقدمة، وانما العمل اكثر للخروج من مأزق التخصص الموروث عن فترة الاستعمار الذي يعتمد على مداخيل الربيع، باعتباره عامل معرقل لمسيرة التنمية المحلية.

يبرز الاستثمار الاجنبي كظاهرة ديناميكية وأداة رئيسية لمساعدة هذه البلدان على الاندماج الاقتصادي والمساهمة الايجابية في الحركية العالمية للنمو الاقتصادي، وانه تساعد على تحقيق الارباح وزيادة الانتاجية في المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي فهي وسيلة وفرصة مناسبة لهذه البلدان لتدارك التخلف واللحاق بالاقتصاديات المتقدمة عن طريق تحسين مستويات المعيشة. ومن جهة اخرى فهو ظاهرة يمكن ان تؤدي الى زيادة توسيع فجوة التخلف والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان، وعلى انه اداة تؤدي الى زيادة التدهور والى زوال بعض البلدان والمؤسسات الاقتصادية وكذا زيادة مظاهر التهميش والاقصاء في اطار الاقتصاد العالمي.

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

غير ان ما يمكن تسجيله والاتفاق عليه هنا، هو ان الاستثمار الاجنبي بلا شك يحقق العديد من الارياح والمكاسب الهامة سواء في مجال الانتاج او في زيادة المداخيل الاجمالية بالنسبة لمجموع الاقتصاد العالمي، الا ان ما يمكن تأكيده هنا هو ان الارياح المحققة تختلف بطبيعة الحال حصتها من بلد الى اخر باختلاف القوى الاقتصادية والتجارية للبلدان المشكلة للاقتصاد العالمي، كما يجب العلم انه قد يمحو بالتدرج خصوصيات مختلف المناطق والشعوب والامم واستقلالياتها.

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان حقيقة هامة وهي ان الاستثمار الاجنبي اصبح حقيقة قائمة للدول النامية بعد ان اثبتت عجزها عن توفير المقادير الكافية من النقد الاجنبي عن طريق صادراتها وهذا القيد يهيمن على عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان الا انها لم تتمكن من تحقيق الاستغلال الامثل لهذه الموارد وذلك لضعف هيكلها الارتكازية ونقص في كفاءتها الادارية والفنية والضييق النسبي في اسواقها المحلية، ذلك ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج والاستثمار فيها وبقاء جزء كبير من مواردها الانتاجية معطل او غير مستغل استغلال امثل.

وقد تباينت اراء الاقتصاديين حول تأثير الاستثمارات الاجنبية على عملية التنمية الاقتصادية، فقد اشار بعضهم الى ايجابية هذا التأثير على اعتبار ان رأس المال الاجنبي يساهم في تصحيح الاختلالات الهيكلية عن طريق توفير السلع الرأسمالية الضرورية مما يؤدي الى رفع كفاءة الاستثمار وانتاجية رأس المال وبالتالي يخفض نسبة رأس المال/الناتج، في حين اشار البعض الاخر الى سلبية هذا التأثير مستنداً في ذلك ان القسم الاكبر من الاموال الاجنبية توجه نحو الاستهلاك او الى قطاعات غير منتجة، مما يؤدي الى توسيع الاختلافات والاختلالات في الهياكل الارتكازية وبالتالي يرفع من تكاليف الاستثمار ونسبة رأس المال/الناتج.

فرضية البحث

يفترض البحث ان هناك مزايا من الاستثمار الاجنبي ولكن في نفس الوقت يحذر من ان هناك مخاطر من الاستثمار الاجنبي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار.

مفهوم الاستثمارات الاجنبية

وهو الاستثمار الناشئ عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين الدول المختلفة بهدف جني الارباح وتعظيم المنافع المتحققة. ويرى البعض ان الاستثمارات الاجنبية في بلد ما "ما هي الا تلك المشروعات المملوكة للاجانب، سواء اكانت الملكية كاملة، ام كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني، بما يكفل لها السيطرة على ادارة المشروع، ويتساوى في ذلك ان تكون الاموال مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الافراد او الشركات الاجنبية، او بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات" (٦).

بينما يرى اخرون ان الاستثمار الاجنبي "هو أي تدفق للموارد الاقتصادية للغير، بهدف استخدامها خارج الدولة صاحبة الموارد الاقتصادية، ويشمل ذلك المساعدات والقروض او الاكتتاب من أسهم البلد المضيف (Host Country)، او المشاركة مع رأس المال الوطني في تأسيس المشاريع المختلفة من بلد المتلقي لتلك الاستثمارات" (٧).

فيما عرف اخر الاستثمار الاجنبي على انه "كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان". ولم يأخذ هذا التعريف بنظر الاعتبار الاستخدام النهائي لرأس المال، فسيان ان يستهلك هذا المال او ان يستثمر فعلاً، او ان يكتنز، فهذا المفهوم للاستثمار يشمل سائر المبالغ المصدرة، بغض النظر عن اسلوب استخدام تلك الاموال في الاقتصادات المستقبلية لتلك الاموال(٨). واخيراً فقد عرفت اللجنة الملكية البريطانية المكلفة بدراسة المسائل الدولية (عام١٩٣٧) الاستثمار الاجنبي على انه "شراء الاوراق المالية الصادرة في الخارج- في دولة اجنبية- لمصلحة الحكومة او القطاع الخاص في دولة اخرى، وحسب نفس اللجنة فان شراء الاوراق المالية الصادرة في اسواق

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

المال الدولية، او شراء مشروع رأسمالي او شراء ارض في بلد المثلقي لتلك الاستثمارات، يدخل في باب الاستثمار الاجنبي" (٩).

أشكال الاستثمارات الاجنبية

تتصف اشكال وسياسات الاستثمارات الاجنبية بالتعدد والتباين ولذلك يمكننا التمييز بين الاشكال الاتية من الاستثمار الاجنبي (١٠):

١- تبعاً لنوعية او صفة القائم بعمل الاستثمار، وهنا يمكننا ان نميز بين نوعين من الاستثمار:

أ. الاستثمار الاجنبي الحكومي: وهو ذلك الاستثمار الذي تقوم به دولة، او جماعة، او جهة ذات كيان عمومي، قومي او دولي.

ب. الاستثمار الاجنبي الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد او شركة، او هيئة خاصة ذات جنسية اجنبية (١١).

٢- وفقاً للناحية الزمنية: وهنا يمكن تقسيم الاستثمار الاجنبي الى النوعين الاتيين :
أ. الاستثمارات القصيرة المدى: وهي الاستثمارات التي تشمل حركة رأس المال لمدة تقل عن سنة واحدة، مثال ذلك شراء الاوراق المالية والكمبيالات والحوالات التجارية او فتح الاعتمادات (١٢). ويرى (Kojima) ان حركة الاموال قصيرة المدى، تؤدي في الغالب الى دعم العجز في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن عجز الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل المدى في الدول المستقبلية لهذا النوع من الاموال (١٣).

ب. الاستثمارات الطويلة المدى: وتشمل حركة رؤوس الاموال بين الدول المختلفة لمدة تزيد عن سنة واحدة وتتضمن الاستثمارات المباشرة. أما (برتان) فيرى ان الاستثمارات طويلة المدى هي تلك الاستثمارات التي تتجاوز فيها حركة رؤوس الاموال في انتقالها خمس سنوات (١٤).

أنواع الاستثمار الاجنبي:

١. الاستثمار الاجنبي المباشر Direct foreign Investment

وهو اكثر انواع الاستثمار الاجنبي اثاره للجدل والاهتمام وذلك لتعدد مصادره واشكاله واثاره في الدول المستقبلة له. فيعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه "الاستثمار الذي يستلزم السيطرة او الاشراف على المشروع"، حيث يأخذ شكل تكوين مؤسسة من قبل المستثمر الاجنبي وحده، او بالمشاركة سواء المتساوية مع رأس المال الوطني، كما يمكن ان يأخذ شكل اعادة شراء جزئي او كلي لمشروع قائم (١٥). ويرى اخرون ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو "ممارسة رأس المال الاجنبي لنشاط في بلد اخر"، سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية او التحويلية، ويرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية الى الدولة المستقبلة (١٦).

وقد عرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه "تلك التحركات في رأس المال الهادفة بشكل اساسي الى السيطرة على ادارة وارباح مؤسسات الاعمال الاجنبية (١٧) وعرفت المجموعة الملكية البريطانية المكلفة بدراسة المسائل الدولية في عام ١٩٣٧ الاستثمار الاجنبي المباشر على انه "تملك دولة او رعاياها لاوراق مالية صادرة في بلد اخر، وبما يؤدي الى انتزاع السيطرة والاشراف على تلك الشركات والمؤسسات التي اصدرت تلك الاوراق، في حال وصول ملكية الطرف الاجنبي الى درجة تمكنه من ممارسة تلك الحقوق والواجبات (١٨).

ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه: أي تدفق في الاقراض او زيادة في نسبة التملك لاي شركة او فرع في دولة اجنبية، وبحيث تشكل حصص رعايا البلد المستثمر (الاجنبي) النسبة الاكبر من مجمل الملكية في تلك المؤسسات (١٩). كما يعتقد البعض ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو "التملك الجزئي او المطلق للطرف الاجنبي لمشروع الاستثمار، سواء اكان مشروعاً للتسويق او البيع او التصنيع او الانتاج او أي نوع اخر من النشاط الانتاجي او الخدمي". ومن هنا فان هذا التعريف قد ميز بين شكلين من الاستثمار الاجنبي المباشر هما (٢٠):

١- الاستثمار الاجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي: وهو الشكل الاكثر تفصيلاً من جانب الشركات متعددة الجنسيات، وذلك بسبب ماتمتع به هذه الشركات من حرية

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

كاملة في الادارة والاشراف على هذه المشاريع، هذا فضلاً عن توقع الحصول على حجم كبير من الارباح من خلال هذا الاستثمار، وكذلك امكانية التغلب على القيود التجارية والكمركية المفروضة من قبل الدول المستقبلية على المستوردات.

٢- الاستثمار المشترك: وينطوي هذا الشكل من الاستثمار على عمليات انتاجية او تسويقية تتم في دول اجنبية، ويكون احد اطراف الاستثمار شركة دولية تمارس حقاً كافيّاً في الادارة والسيطرة ولكن دون ان تتمتع بالسيطرة الكاملة على تلك العمليات (٢١).

٢. الاستثمار الاجنبي الغير مباشر portfolio foreign Investment:

ويتمثل هذا الاستثمار في شراء الاسهم والسندات والمشاركة في مختلف المشاريع القائمة في أي دولة اجنبية، ولايمتاز هذا الاستثمار بالسيطرة على المشاريع القائمة في أي دولة اجنبية، ولايمتاز كذلك بالسيطرة على المجال الذي يساهم فيه، نظراً لضعف مساهمته في المشاريع المستثمر فيها ويرى البعض ان الاستثمار الغير مباشر ماهو الا "شراء الاوراق المالية، بهدف الحصول على الارباح الموزعة وعوائد رأس المال.

وينظر الى الاستثمار غير المباشر على انه " شراء الاسهم او السندات الخاصة او سندات الدولة من الاسواق المالية، دون قصد لممارسة اشراف ما". واخيراً فقد عرف على انه (شراء الاوراق المالية الصادرة عن المشاريع الخاصة والعامّة ويقتصر هذا الاستثمار على انتقال الاموال النقدية بين الدول المختلفة) (٢٢).

الاثار الاقتصادية لتدفق الاستثمارات الاجنبية:

عند متابعة حركة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة على مستوى اقتصادات البلدان، النامية نلاحظ ان عمليات تدفق هذه الاموال كان مصدرها محصوراً اساساً في البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً، متمثلة في (اليابان، الولايات المتحدة، انكلترا، المانيا،

فرنسا)، اذ تبقى هذه البلدان هي اكبر منتفع من هذه التدفقات الرأسمالية المصدرة الى البلدان النامية (٢٣).

يؤكد التقرير السنوي لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ان عدد هذه الشركات بلغت في عام ١٩٩٨ بحدود (٦٠) ألف شركة لها (٥٠٠) ألف فرع لها في دول العالم. ويؤكد هذا المدى اتساع عولمة رأس المال الاجنبي، ويشير التقرير ايضاً الى ان (١٠٠) ألف شركة من تلك الشركات والفروع بقيت منذ عام ١٩٩٥ ولحد الان هي المتحكم الاساس في عولمة رأس المال الاجنبي. وتشير البيانات (٢٤) ان بلدان المنشأ الخمسة الاولى ظلت تستأثر بحوالي ٦٥% من اجمالي التدفقات الرأسمالية للخارج خلال المدة (١٩٨٦-١٩٩١).

وفي هذا المجال اكدت الولايات المتحدة من جديد حداثتها بوصفها اقتصاد المنشأ الرئيس لتصدير الاستثمار الاجنبي المباشر بمبلغ يقدر (٦٢٣) مليار دولار واستثمارها بربع الرصيد العالمي أي حوالي (٧٣) مليار دولار من التدفقات الرأسمالية العالمية للخارج وذلك في عام ١٩٩٤. تليها بالدرجة الثانية انكلترا، حيث بلغت استثماراتها للعام المذكور حوالي (٣٤) مليار دولار ونسبة (١٢%) من اجمالي استثمارات دول المنشأ الخمس، ثم تأتي فرنسا بالمرتبة الثالثة، حيث بلغت استثماراتها في الخارج لعام ١٩٩٤ حوالي (٤.٢٤) مليار دولار ونسبة (٥.٨%) من اجمالي استثمارات الدول الرأسمالية الخمس، هذا ونلاحظ ان حركة تدفقات رأس المال الاجنبي الى الخارج قد ازدادت بشكل واضح في عام ١٩٩٧.

ويلاحظ ان هذه التدفقات الاستثمارية اتجهت بشكل واضح نحو مجموعة البلدان النامية مقارنة بالمجاميع الدولية الاخرى (٢٥). ان مجموعة البلدان النامية قد حصلت من تدفقات رأس المال الاجنبي في عام ١٩٩٤ بحدود (٦.٩٥) مليار دولار، أي بنسبة (٣٩%) من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم. وذلك مقارنة بما كان عليه هذا المبلغ في الاعوام (١٩٨٦-١٩٩١) اذا كان حوالي (٢٩) مليار دولار ونسبة (١٨%) من اجمالي الاستثمار الاجنبي الداخل في العالم.

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

وفي الحقيقة لم تحصل كل الدول النامية على نسبة متساوية وا متقاربة من هذه التدفقات الراسمالية. وانما تشير بعض المصادر، ان خمسة بلدان فقط وهي الواقعة ضمن مجموعة الدول الاسيوية (هونك كونك، الصين، كوريا الجنوبية، تايبوان، سنغافورة) تستقطب حوالي (٥٥%) من اجمالي الاستثمار الاجنبي الموجه نحو البلدان النامية، في حين لا يحصل (٤٨) بلداً على اكثر من (١%) من اجمالي الاستثمارات الموجهة للبلدان النامية (٢٦).

والحقيقة ان من بين مجموعة الدول النامية الخمس هذه تمثل (الصين) ثاني اكبر دولة متلقية لتدفق رأس المال المباشر في العالم. حيث بلغت هذه النسبة في عام ١٩٩٤ حوالي (٤٠%) من اجمالي تدفقات رأس المال الاجنبي الموجه الى الاقتصادات النامية (٢٧)، وفي عام ١٩٩٧ كانت حصة الصين لوحدها (٤٥) مليار دولار من هذه الاستثمارات. ولكن حتى باستبعاد الصين، نلاحظ ان مجموعة البلدان النامية زادت حصتها من الاستثمارات الاجنبية من ٩٥ مليار دولار في عام (١٩٩٤) الى (١٤٩) مليار دولار في عام ١٩٩٧. ان التدفق الرأسمالي الحاصل سنة ١٩٩٧ نحو بلدان امريكا اللاتينية، حيث عرفت هذه البلدان ارتفاعاً في نسبة استقطابها لرأس المال الاجنبي بما لا يقل عن (٥%) أي اذ بلغ حوالي (٥٦) مليار دولار مقارنة بحوالي (٢٨) مليار دولار في عام ١٩٩٤. ولهذا السبب فقد ظلت الولايات المتحدة من اكثر المستثمرين في هذه المنطقة، كذلك فان الاتحاد الاوربي و(خاصة اسبانيا) قد زادت من اهتماماتها الاستثمارية بهذه البلدان وخاصة في دولة البرازيل التي استقبلت لوحدها (٢٩) مليار دولار سنة ١٩٩٨ مقارنة بحوالي (١٨) مليار دولار فقط في عام ١٩٩٧ (٢٨). أما البلدان التي تعاني من انخفاض في نسب النمو الاقتصادي وتلك التي تعاني من مشاكل وركود في اقتصادياتها، كالبلدان الافريقية، فانها لم تحصل الا على (٨,٣) مليار دولار من الاستثمارات الاجنبية في عام ١٩٩٨ مقارنة بحوالي (٩.٤) مليار دولار في عام ١٩٩٧.

ضرورات الاستثمار الاجنبي

تقوم على ضوء تجربة البلدان الاوربية بعد الحرب العالمية الثانية جراء خطة مارشال لاعادة البناء (٢٩)، وبما ان معظم البلدان النامية لا تزال في مراحلها الاولى من التنمية فانها تعتمد الى حد كبير على المصادر الاجنبية (٣٠)، اذ تواجه اقتصاداتها احد امرين (٣١): اما ان تقبل بمعدلات نمو منخفضة في حدود ما تسمح به مدخراتها المحلية وهذا يعني ابطاء عملية النمو، او اللجوء الى الاقتراض الخارجي من اجل استكمال مواردها المحلية لتحقيق معدلات نمو مرغوبة (٣٢).

ويرجع الاقتصاديون خاصة انصار تحليل الفجوتين حاجة البلدان النامية الى المصادر الاجنبية الى وجود فجوة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المطلوبة او وجود فجوة بين الصادرات والاستيرادات الضرورية (٣٣). وان كان بعض الاقتصاديون يرى ان النمو الاقتصادي في البلدان النامية يتحدد بأحد ثلاثة قيود، قيد المهارة الذي يعني ان البلدان النامية غير قادرة على استيعاب مبالغ كبيرة من الاستثمارات لعدم توافر العوامل الاخرى المكلمة، وقيد الاستثمار والادخار وهو قصور المدخرات المحلية عن تلبية متطلبات الاستثمار المرغوبة، وقيد التجارة الخارجية والذي يقصد به عدم كفاءة الصادرات لتغطية الاستيرادات الضرورية (٣٤).

الا ان انصار تحليل الفجوتين يرون ان النمو الاقتصادي في البلدان النامية محدد بالادخار المحلي وبالنقد الاجنبي أي انه محدد بمدى التمويل الذي تسمح به المدخرات المحلية والنقد الاجنبي الذي تتيحه الصادرات لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية لتحقيق معدل النمو المرغوب (٣٥). ان تحليل الفجوتين باعتباره السند الذي يعتمد عليه اصحاب الرأي القائل هناك اثراً ايجابياً على النمو الاقتصادي. فيعد نموذج هاورد-دومار من النماذج التي استخدمت التمويل الخارجي لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار مع بعض التطويرات (٣٦)، ويفترض النموذج ان معدل النمو يزداد كلما ارتفعت معدل الاستثمار (٣٧).

ان هذا النموذج قائم على فرضية ان المصادر الاجنبية لها تأثير ان احدهما: انها تكمل المدخرات المحلية ومن ثم تقود الى معدل تراكم عال، نها تزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ومن ثم زيادة نسبة الدخل المدخر، وبالتالي فان

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

المصادر الاجنبية تزيد قدرة البلد على النمو، فيصبح قادراً على النمو ذاتياً وتنتج حاجته الى المصادر الاجنبية نحو الانخفاض. ولكي يتحقق ذلك وطالما ان الفجوة كبيرة فان الميل الحدي للادخار يجب ان يتجاوز الميل المتوسط.

اما فجوة التجارة الخارجية ويعتقد بعض الاقتصاديين ان الصعوبات التي تواجه البلدان النامية لا تتبع من عدم الرغبة والقدرة على الادخار وانما هي نابعة من عدم قدرتها على توفير مقدار من العملة الصعبة من خلال صادراتها (٣٨). فضلاً عن عدم مرونة الطلب على الاستيرادات وبخاصة السلع الرأسمالية والوسيطات وعدم استقرار حصيلة الصادرات وتركيزها في المواد الاولية فضلاً عن كونها رهينة العرض المحلي والطلب العالمي كذلك خضوعها الى مجموعة اخرى من العوامل التنظيمية والمؤسسية. على وفق هذا التحليل فان دور المصادر الاجنبية لا تمكن في تكملة المدخرات المحلية فحسب وانما في تكملة حصيلة العائدات من العملة الصعبة.

فالصادرات محددة سلفاً، لذلك يمكن اعتبارها ثابتة اما الاستيرادات الضرورية فتحدد بمستوى الناتج القومي والميل الحدي للاستيراد فاذا كان هناك نمو مرغوباً فيه فان الطلب على العملة الصعبة للتمويل قد يتجاوز عرض النقد الاجنبي المتحصل عليه عن طريق التصدير وحدوث هذه الحالة يعني وجود فجوة العملة الصعبة "فجوة التجارة". ان هذه الفجوة كفيلا بتخفيض معدل النمو المرغوب ما لم يتم ملؤها عن طريق القروض الخارجية (٣٩). وطالما ان الفجوتين (الادخار - الاستثمار - الصادرات - الاستيراد) (٤٠) يجب ان تملان فان المصادر الاجنبية سوف تطلب لسد اكبر الفجوتين (٤١)، واذا كان هناك احلال كامل بين الاستيرادات والمدخرات المحلية فهذا يعني وجود فجوة واحدة من الناحية النظرية منظوراً اليها في مرحلة سابقة Ex-past كما هو الحال في المستقبل Ex-ante.

والسياسة الاقتصادية الرشيدة يجب ان تعمل على جعل الفجوتين متطابقتين في المستقبل وذلك من اجل تجنب هدر الموارد. فاذا كانت المصادر الاجنبية الضرورية لسد فجوة الادخار والاستثمار (I-S) اكبر من فجوة التجارة الخارجية فان تطابق الفجوتين يتم من خلال جعل الاستيرادات في زيادة اكبر من المستوى الضروري لتحقيق معدل النمو او

تخفيض الصادرات. اما اذا كانت فجوة التجارة الخارجية $(m-x/y)$ هي القيد المسيطر فان زيادة في المدخرات يجب ان يستخدم لتطوير التصدير او تطوير احلال الاستيرادات.

وتشير التجارب التاريخية الى ان بعض الدول استطاعت تحقيق معدلات نمو عالية وذلك بالاستعانة بالقروض الخارجية، فدراسة و Chenery و Adelman عن اليونان ودراسة A. Manne عن المكسيك كلها تؤكد على ان الاستثمار الاجنبي اثراً مزدوجاً على النمو الاقتصادي من خلال تكملتها للمدخرات المحلية من ناحية وتوفير السلع الرأسمالية لعملية النمو الاقتصادي الذي لم يكن بوسعه ان يتحقق بالاعتماد على المصادر المحلية خاصة في المراحل الاولى من التنمية من ناحية اخرى (٤٢).

يرى اقتصاديون اخرون ان الاستثمار الاجنبي يؤدي الى تعطيل عملية النمو بل يعمل على تأخيرها وتخريب اقتصادات هذه الدول. فيرى الاقتصادي M. Friedman ان تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية لا يمكن في تقديم المساعدة وانما يكمن في تشجيع حرية التجارة والديموقراطية والرأسمالية (٤٣). ويرى الاقتصادي Bauer ان القروض تقدم لاغراض سياسية بحتة، وانها تعمل على تشويه البنية الاجتماعية من خلال نقشي البيروقراطية واضطهاد الاقلييات كما تؤدي الانتشار الفساد الاداري وتخريب القطاع الخاص وادخال الانماط الغربية على المجتمعات في البلدان النامية.

ان الاساس الاقتصادي او القاعدة الاقتصادية للعراق والتي هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والاساسية يمكن ان تستخدم كطريقة لتوضيح معالم النمو الاقتصادي العراقي ومستويات التنمية الاقتصادية ككل وذلك من ناحيتين، الناحية الاولى: توضيح موقع النشاطات الاقتصادية الاساسية -ثانياً: تتبع تأثير عمليات النشاط الاقتصادي الاساسي للدولة في تأثيرها على النشاطات التنموية المرافقة لها. ان النشاطات الاقتصادية الاساسية لاي دولة في واقع الحال تعتمد على استثمارات اخرى تكملها وخاصة الاستثمارات في حقل الهياكل الارتكازية مثل النقل والمواصلات والتعليم والصحة وغيرها.

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

ان من اهم خصائص قرارات الاستثمار هو ان تلك القرارات يجب ان تعتبر متوازنة الى درجة كبيرة، كما ان تكوين رأس المال يتألف من رأس المال الاجتماعي ورأس المال العام، مثل النقل والمواصلات والصحة والتعليم وغيرها من الهياكل الارتكازية. ان هذا الخزين من رأس المال يتطلب الاضافة المستمرة والادامة وهذا يعني استثمارات جديدة على مستوى الدولة.

كان النشاط الاستثماري في العراق ولا يزال يستمد موارده من الايرادات النفطية الكبيرة التي كانت تمد الموازنة العامة للدولة بالجزء الاعظم بل ويكاد يكون الوحيد من الموارد المالية وبالعملة الصعبة، وجاءت مرحلة الثمانينات لتبدأ حالة الحرب مع ايران والتي اثرت بشكل مباشر وغير مباشر على: الايرادات النفطية عموماً وكميات الانتاج والصادرات النفطية ومعدل اسعار النفط في الاسواق الدولية واولويات التخصيصات الاستثمارية وحقول اخرى في النشاط الاقتصادي. وجاء مطلع التسعينات لتبدأ حرب جديدة ويتبعها حصار اقتصادي شامل قطع الصادرات النفطية من ناحية ومنع استيراد غالبية السلع والخدمات بل كلها تقريباً.

وهكذا وجدت السياسة الاستثمارية نفسها في مأزق متمثل بالندرة الشديدة للموارد المالية بالنقد الاجنبي بعد تجميد الارصدة والودائع في الخارج ومنع تصدير النفط كما ان على ذات السياسة اعباء ومسؤوليات جديدة يقتضي الحال معها اعادة ترتيب الاولويات بمقتضى الظروف المستجدة والمتمثلة بالحصار الاقتصادي والحظر الشامل على عمليات الاستيراد والتصدير من جهة وعلى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية والمناورة بالقدرات الوطنية من اجل درء خطر المجاعة والانهيال الاقتصادي الذي كان يريده المحاصرون(٤٤).

الاساس النظري لدور المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي:

يرى كل من Stewart و Allport ان المساعدات الخارجية تقدم لاعتبارات السياسية دون الاقتصادية حيث تقدمها الدول العظمى الى الدول المستعمرة سابقاً، مثل المساعدات التي تقدمها كل من فرنسا وبريطانيا الى مستعمراتها، كما ان هذه المساعدات

قد تأخذ شكل مساعدات عسكرية خاصة في فترة الحرب الباردة بين الشرق والغرب (٤٥). مثل المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لكوريا وتايوان وجنوب فيتنام لمواجهة خطر انتشار الشيوعية (سابقاً). فيقول Friedman ان المساعدات الأمريكية لعام ١٩٥٧ قد وصلت الى ٣.٥ بليون دولار وكانت موجهة لاغراض سياسية وعسكرية وان جزءاً زهيداً منها هو الذي يتوجه لاغراض اقتصادية وقدره بنصف بليون. وذهب الاقتصادي Griffin الى ابعد من ذلك اذ قال ان ما يحصل عليه البلد من المساعدة هذه السنة هو ما يحصل عليه السنة الماضية وان قطع هذه المساعدات يرتبط بتحول النظام الساسي ومدى انحياز البلد المستلم فحينما يوقف البلد المستلم ولاءه للدولة المانحة فانه يفقد بذلك مساعدتها (٤٦).

كما ان الاوضاع الداخلية للبلدان المانحة قد تدفع بحكوماتها الى تقديم المساعدة الى البلدان الفقيرة، اذ تقدم هذه الحكومات المساعدات بغية كسب اصوات وثقة الرأي العام، او قد يتم ذلك تحت ضغط جماعات الضغط في تلك البلدان (٤٧). ومن جهة اخرى نجد ان ليس هناك معيار اقتصادي يتبعه المانحون في تقديم المساعدة الى البلدان النامية. وعن الاثار الاقتصادية التي تحدثها المساعدات الخارجية في اقتصادات البلدان النامية فان هؤلاء الاقتصاديين يعددون جملة من الاثار السلبية تؤذيها المساعدات الخارجية وقد اجرو عدة دراسات تجريبية تثبت ذلك.

اذا حصلت تلك البلدان على مساعدات خارجية فانها سوف لن تعمل على زيادة معدلات النمو وانما سيكون تأثيرها سلبياً على مكونات النمو وبالتالي تعطيل وتأخير النمو الاقتصادي. فالمساعدة الخارجية تقود الى زيادة الاستهلاك والانفاق العسكري مما يؤدي الى تخفيض الادخار فالاستثمار ومن ثم تأخير النمو. اذ ان الجزء الاكبر من المساعدة الخارجية يذهب لتمويل الاستهلاك الاضافي والجزء الزهيد هو الذي يستثمر وبالنتيجة تكون الاستثمارات اقل بكثير من الاستثمارات الرأسمالية (٤٨).

كما ان المساعدات الخارجية لاتكمل المدخرات المحلية وانما تحل محلها وان الحكومات في البلدان النامية تتلصقاً في تعبئة المدخرات المحلية حينما تتأكد من امكانية الحصول على المساعدات الخارجية (٤٩)، كما ان المساعدات قد تكون مربوطة بمصالح

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

البلدان المانحة من خلال ربطها بقطاعات اقتصادية او مشاريع غير منتجة او ذات فترة تفريخ طويلة (Long gestation period) (٥٠)، كما ان المساعدات الخارجية قد تعمل على تخريب القطاعات الاقتصادية وبخاصة القطاع الزراعي الذي يشكل رافداً مهماً للتنمية في البلدان النامية، سيما اذا كانت المساعدات في شكل مواد غذائية، مما يؤدي الى تخفيض الاسعار الزراعية ومن ثم تراخي الحكومات في البلدان المستلمة في دعم القطاع الزراعي مما ينجم عنه ترك المزارعين للاراضي الزراعية وبالتالي انخفاض العرض المحلي مما يزيد من الاعتماد على المساعدة (٥١).

كما ان المساعدة تكون مربوطة بالانشطة او بمشروعات معينة تعتمد على رأس مال كثيف يصعب معه تمويل المشروعات الاخرى وحتى المشروعات التي تكون مرافقة لهذه المشروعات او الانشطة، ويحدث هذا في حالة المساعدة المربوطة بالصادرات من البلد المانح.

اذ يقول George woods وهو رئيس سابق للبنك الدولي ((ان المساعدة الخارجية المربوطة تمثل دعماً للمصدرين في البلد المانح وبالنتيجة فان المانحين لم يسمحوا للبلدان النامية بالحصول على تجهيزات رخيصة والاستفادة من المعرفة والاستشارة، بل فرضوا على هذه البلدان القبول بهذه المساعدات وما تتصف به من كثافة رأسمالية وتدني في الجودة)) هذا فضلاً عن ما يسببه الاستثمار المباشر من مضايقة للقطاع الخاص المحلي الناشئ والقليل القدرة على المنافسة (٥٢). والاقتصاديون لا ينكرون الدور الهام لرأس المال الاجنبي في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة، الا انهم يرون ان هناك شروطاً معينة لابد من توافرها.

وان هذه الشروط قد لا تتوفر في البلدان النامية وقد حاول بعض الاقتصاديين الرد على هذه الازراء، وبيّنوا اسباب وجود العلاقة العكسية، ومن جملة هذه الاسباب: عدم دقة البيانات وعدم كفاءة النماذج المستخدمة وضعف التصنيف وعدم تجانس العينة بل وعشوائيتها. وقاموا بدراسات تجريبية برهنت ذلك. C. issawi ان السبب وجود العلاقة العكسية بين النمو والقروض الاجنبية عائد الى عدم دقة البيانات وعشوائية العينة المدروسة (٥٣).

ان البيانات المستخدمة في النماذج مأخوذة من الحسابات القومية القديمة، اذ يعطي الانحدار المعتمد على هذه البيانات نتائج مضللة، فضلاً عن وجود عوامل خارجية قد تعمل على اظهار العلاقة العكسية بين القروض الخارجية ومعدل النمو والادخار مثل سوء الموسم الزراعي او الهبوط المفاجئ في حصيللة الصادرات او الحروب، الى غير ذلك. كما ان النمو قد ينخفض بعد قطع المساعدات بعد ان ازاد خلال فترة تقديمها. والسبب في ذلك يعود الى كون المواطنين قد اعتادوا على انماط ومستويات استهلاكية اثناء فترة المساعدات يكون من الصعب عليهم التنازل عنها بعد قطع المساعدات، الامر الذي قد يؤدي الى انخفاض معدل النمو في المدى البعيد (٥٤).

ولكن يجب ان يكون هناك وقتاً كافياً لكي ينمو الناتج القومي الى المستوى الكافي لتعويض النقص الحاصل في الادخار جراء قطع المساعدات (٥٥) وبخصوص الاستهلاك، فتري الاقتصادية Frances Stewart ان البلدان النامية تصنف الانفاق على الصحة والتعليم كإنفاق استهلاكي، وهو في الحقيقة يمثل استثماراً في رأس المال البشري الذي يعد عاملاً مهماً في التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، مما يضم الحسابات المتعلقة بالاستهلاك (٥٦). تقدم يتضح انه ليس هناك اختلاف جوهري بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم حول اهمية رأس المال من حيث استخدامه لرفد عملية النمو الاقتصادي.

فالهيكلين الذين يرون ان كل دولار من المصادر الاجنبية سوف ينتج عنه دولاراً في الاستيرادات والاستثمار (٥٧). والراديكاليون الذين يرون ان هذه المصادر ان لم يكن لها تأثير سلبي على النمو فان اثرها ضعيف (٥٨)، ويؤكدون اهمية رأس المال الاجنبي. ويظهر الخلاف في الدراسات التطبيقية من حيث تباين قدرات الدول النامية المختلفة على استخدام هذه المصادر بكفاءة في مشاريع منتجة دون ان يؤدي ذلك الى زيادة الانفاق الاستهلاكي والتشويه الهيكلي وتغذية البيروقراطية والانحراف (٥٩).

التكنولوجيا الوجه الثاني للاستثمار الاجنبي:

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

لا يمكن تصور تحقيق الانجازات التكنولوجية، بكل ما فيها من تعقيد ودقة، ضمن اطار عمليات عشوائية تحكمها اساليب التجربة والخطأ، او ممارسات مزرية محدودة، تفتقد عنصر التوجيه وامكانيات الحركة المطلوبة (٦٠)، ولا بد لها من ادارة متخصصة ترقى لنفس درجة الكفاية والكفاءة المطلوبة (٦١). واهم ماتجزه في هذا المجال :

- ١- تجميع الموارد والامكانيات المادية والبشرية اللازمة لسير الحركة في هذا الميدان. وكما يلاحظ فان التكنولوجيا تحتاج لموارد هائلة، قد لا تقوى اكبر الشركات الخاصة على تقديمها مما يجعل المهمة في هذا المجال صعبة ودقيقة، وخاصة اذا كان المجتمع المعني يعاني من مشكلة ندرة هذه الموارد.
- ٢- تكوين ورعاية مؤسسات البحث العلمي المتطورة والقادرة على مدنا باخر المبتكرات العلمية، وعند ادراك ان عمليات البحث تحتاج لامكانيات هائلة من الناحية المادية، وكفاءات عالية جداً من الناحية البشرية، في الوقت الذي لا يكون انتاجها مدرأ للريح المباشر، مما يجعل مختلف المؤسسات الخاصة ترفض الخوض في مضماره، سواء لعدم قدرتها المادية والبشرية، او لعدم ربحية ذلك من وجهة نظرها.
- ٣- تطبيق نتائج البحث العلمي، وتطوير العمل التكنولوجي وذلك بادخاله ضمن عجلة الانتاج. وتصنيف وترتيب وتوزيع مبتكرات العلم والتكنولوجيا بحيث تتواءم مع الحاجات الانسانية والاولويات القومية ومعالجة الاثار السلبية لتطبيق التكنولوجيا. ويمكن تحديد اثار التكنولوجيا كما يلي:
- أ- ما يتعلق بحجم البناء الاداري، حيث يلاحظ وجود موقفين متناقضين تقريباً حول ذلك فمن ناحية اولى: يقول البعض ان التطورات التكنولوجية العالية قد تؤدي بالادارة الى تعميم الاتمة (الايوتوميشن) والسيبرناطيك في مجال عملياتها، بالقدر الذي سيقصر دور الموظفين على مجرد الضغط على بعض المفاتيح المسيرة لحركة العمل، الامر الذي سيؤدي الى زوال مظهر المؤسسة الكبيرة. ومن ناحية اخرى: فان البعض يقول بان التكنولوجيا ستزيد من حجم الادارة، وذلك لما سوف

تفتحه من مجالات تصنيعية وعملياته جديدة من جهة، ولما تفرضه من ولادة مؤسسات ضخمة للبحث العلمي من جهة ثانية، إضافة الى ما ستقره من وسائل وادوات جديدة لا تستطيع الادوات الصغيرة استخدامها لضخامة تكلفتها مما سيؤدي الى مركزة ضخمة لهذه الوسائل في ايدي الادارة العامة، وبالتالي تضخمها، وزيادة درجة شموليتها، وخاصة في البلدان اللبرالية، وبالتالي فانه اذا ترتب على ادخال الالية نوع من الانكماش في حجم العاملين، فان هذا لايعني انكماشاً موازياً في حجم البناء الاداري نفسه، سواء من حيث امكانياته او تجهيزاته او مؤسساته، بل العكس من ذلك، فان التضخم في ذلك سيكون كبيراً (ففر، شيورود)(٦٢).

ب- ما يتعلق بالتركيب العضوي والهرمي للبناء، حيث يشير معظم الباحثين الى ان التكنولوجيا ستؤدي الى تغيير في البنية العضوية للتنظيم وذلك لانها ستزيد الطلب على ذوي المعرفة والدراية الفنية العالية، وعلى الاشخاص المنهاجين والمنطقيين ، وتعمل على زيادة اهمية هؤلاء في المستوى الاداري الاعلى بشكل خاص، في الوقت الذي لا تلغي اهمية الاداريين العموميين (العاديين) في هذا المستوى ايضاً وان افترضت زيادة مهارتهم الفنية، الامر الذي سيزيد ضخامة المستوى الاعلى وذلك في الوقت الذي ستمثل فيه الالية محل المستوى الوظيفي الاوسط الذي يمارس بالاساس وظيفة الاتصال بين القمة والقاعدة، مما سيعمل على ضغط شكل التنظيم الهرمي ليصبح اكثر تفرطحاً (p. fiffner presthus) (٦٣).

ج- بالنسبة الى الوضع في الدول العربية والنامية، فانه يلاحظ ان معظم هذه البلدان، اصبح يركز على ضرورة الدخول في مضمار الصناعة كأساس لابد منه للتخلص من وضعية التخلف المهيمنة، ولو لدرجة محدودة. ويبدو ذلك ملموساً لدرجة مافي تغيير نصيب الصناعة في الناتج القومي الاجمالي حيث يصل في بعض البلدان في امريكا اللاتينية، كألارجنتين، والمكسيك، والتشيلي والبرازيل الى حوالي ثلث الانتاج القومي، وربما يزيد كما يبرز ذلك واضحاً بملاحظة التطور في مستوى انتاجية العمل في مجال

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

الصناعات التحويلية المختلفة في هذه البلدان، حيث ان متوسط نمو الانتاج والعمل الصناعي في البلدان النامية قد اخذ بالتزايد بصورة تتفوق على نظائره في ميدان الزراعة. وقد بلغت نسبة النمو في فروع الصناعة المختلفة في الستينات حوالي ٧% في المتوسط في مختلفة البلدان النامية، وذلك في مقابل حوالي ٣% للزراعة (٦٤).

اما بالنسبة الى ميدان التكنولوجيا المتقدمة، فانه يمكن القطع بالقول، ان البلدان النامية بصورة عامة لم تزل بعيدة عن الخوض في مضمار الثورة التكنولوجية، وبالقدر الذي يجعل الحديث فيما لايمثل حديثاً عن الوضع القائم، بقدر ما هو بمثابة تحليلات وفرضيات تدور حول ابعاد المستقبل. ويكفي للتدليل على هذه الوضعية ملاحظة مستوى انتاجية العمل في البلدان النامية، بالمقارنة مع نظيره في البلدان الصناعية، حيث تبلغ نسبة انتاجية الفرد في الولايات المتحدة اكثر من ١٥ مرة منها في اسيا و ٢٠ مرة عنها في افريقيا.

وبالنسبة لمستوى الانتاج في العمل الزراعي، فيلاحظ ان تطور استعمال التقنية في هذا المجال، اضافة الى درجة توفر الهياكل التقنية المتطورة، يخلف فارقاً واضحاً في مستوى الانتاجية، فاذا كان محصول الهكتار الواحد من الارز قد بلغ ١٢ وحدة في الهند و ١٢ وحدة في مدغشقر و ١١ وحدة في الفلبين، فانه قد بلغ ٣٢.٥ وحدة في فرنسا و ٤٢.١ وحدة في ايطاليا (٦٥). واهم ماتعانيه البلدان النامية والعربية في هذا المجال:

- ١- ان معظم هذه البلدان، لم يزل يتراوح على اعتاب العملية التصنيعية، وبصورة لا تنبئ في ظل طبيعة التشكيلات الاجتماعية والسياسية والاقليمية القائمة، بسهولة تعدي ذلك نمو اعماق الثورة الصناعية كاساس لولوج المرحلة التكنولوجية (٦٦).
- ٢- ان الثورة التكنولوجية والعلمية المعاصرة قد خلقت عملية استقطابية للمراكز الاقتصادية بحيث اصبح التقدم التقني يتركز في عدة صناعات اساسية، يحتاج امر انجازها الى طاقات مادية وفنية هائلة ومميزة، كصناعة الالكترونيات والصناعات النووية والكيمياوية المختلفة، وهذا سوف ينعكس على زيادة الفروق التقنية، ليس بين البلدان النامية (التي لا تملك مثل هذه الطاقات اساساً) والاخرى الصناعية فقط، بل وبين البلدان الصناعية وبعضها ايضاً، وبصورة

سوف تهدد اية اتجاهات كانت متمثلة للتوازن، حيث اصبح على البلدان النامية ان تتغلب على فجوة حضارية اعمق بكثير من تلك الفجوة التي قطعها البلدان الصناعية سابقاً.

٣- احتكار التكنولوجيا من قبل البلدان المنتجة لها، وبصورة تحول دون امكانية نقل هذه التكنولوجيا، وخاصة الحديثة منها، وذلك بغض النظر عن التحفظات والسلبات المرتبطة بأسلوب النقل اصلاً والتي تكشف حقيقة ان البلدان النامية تفقد اساليب التنظيم والادارة العلمية المتطورة الكفيلة بالاستفادة من التكنولوجيا المنقولة في الوقت الملائم (حيث تبرز اهمية عامل الزمن نظراً الى تسارع العمل التكنولوجي وتناقص الفترات المتعددة لتقادمه وبالكيفية الملائمة).

٤- فقدان السوق المحلي الذي يمكنه ان يستوعب وحدات الانتاج التكنولوجي وبصورة تتفق مع فكرة انشاء المشروع المعني من الناحية الاقتصادية. وتبدو ازمة ذلك، ليس في ضعف القوة الشرائية وعدم جدوى او ضعف الطلب الفعلي على وحدات الانتاج فحسب، بل وفي ضيق السوق نفسه، وخاصة في ظل العلاقات الاقتصادية شبه المعدومة وغير النسقة بين البلدان العربية او النامية وبعضها بعضاً.

٥- سرعة تقادم التكنولوجيا وازمة تجديدها، طالما ان نقل التكنولوجيا لا يرتبط، ليس من السهل ان يرتبط، بنقل الاسس الانشائية لهذه التكنولوجيا وبالتالي فان موضوع نقل التكنولوجيا يمثل خطورة تتجسد في تأكيد التقييم غير العادل للعمل الدولي، الا اذا ارتبط بخلق الاسس التي تتضمن ملائمة التكنولوجيا لحاجات المجتمع وطاقاته من جهة، وتتضمن امكانية السير في طريق التجديد الذاتي عندما يحدث التقادم من جهة اخرى.

مخاطر الاستثمار الاجنبي

يكون اثر الاستثمار الاجنبي المباشر، مباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف وهو اثر ايجابي ناجم عن تدفق رأس المال، الذي يظهر ميزان العمليات

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

الرأسمالية، وله كذلك اثر غير مباشر، وهو المهم، ويسمى بالاثر الصافي وينجم عن تلقي الشركات كتعددة الجنسيات عوائد الاستثمار الاجنبي المباشر وعملها في ميدان التجارة. ولو تم خصم هذه الايرادات التي تحصل عليها الفروع التابعة من الاستثمار الاولى فان الاثر الصافي سيكون سلبياً في الاجل المتوسط، ويكون الخطر في استمرار تراكم وتزايد هذا الاثر السلبي وذلك عندما تزيد الشركات المتعددة الجنسيات الاستيرادات من السلع الوسيطة والخدمات وتبدأ باعادة الارياح الى الوطن الام مما يؤدي الى عجز مستمر في ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة اثار التحويلات العكسية للموارد بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات المضعفة للنشاط الاقتصادي(٦٧).

ان اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف يتباين اعتماداً على الهدف من الاستثمار وطبيعة النشاط وعمر المشروع، وعموماً يحدث العجز عندما يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى ان تكون الاستيرادات اكثر من الصادرات، او عند ارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار الاجنبي المباشر الناجمة عن مدفوعات الضرائب، ورسوم التكنولوجيا والامتيازات، والتي عادة تتم بين فروع الشركات متعددة الجنسيات او داخل شركاتها وتقوم بتخفيضها عن طريق مايعرف باسعار التحويل وذلك بغية اعطاء صورة مظلمة عن ارباحها الكبيرة والتي يتم تحويلها الى البلد الام الامر الذي يقلل من مساهمتها في رفع ايراد مشاريع الدول المستضيفة(٦٨).

يخضع المضيف لقرارات الشركات المتعددة الجنسيات عادة في تحديد كمية الانتاج، ونوعية وطبيعة المستلزمات حيث ان لهذه الشركات عموماً قوة اقتصادية اكبر في اتخاذ قراراتها مركزياً، ولديها قدرة تنافسية اعلى من الشركات المحلية مما يؤدي الى الاعتماد الكبير على المدخلات المستوردة من فروع الشركات المتعددة الجنسيات الاخرى واهمال مصادر العرض المحلية والاختفاق في تنمية الادارة والمهارات الوطنية، وانعدام الروابط الامامية والخلفية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاقتصاد الوطني مما يخلق التعارض بين اهداف هذه الشركات وبين ضرورات التنمية، والاهم من ذلك قيام هذه الشركات باستنزاف المواد المالية للبلد المضيف وذلك من خلال تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر داخلياً من قروض البنوك التجارية، وللاستثمار الاجنبي المباشر اثر مهم في بنية

السوق المحلية كذلك وذلك من خلال التي من المفروض ان تقوم بتحفيز المنافسة والكفاءة كبديل لاحتكار القلعه، ولكن نتيجة لقوة تنافسها الاكبر تجاه الشركات المحلية يزداد تركزها الاحتكاري وتعمل على فرض ممارسات مانعة للمنافسة مما يؤثر سلباً على الكفاءة في تشغيل الصناعات والاسواق وبالتالي تؤثر سلباً على تعزيز النمو والرفاه الاقتصاديين.

ان التكنولوجيا لاتتضمن العمليات العلمية فحسب ولكن ايضاً المهارات التنظيمية والادارية والتسويقية، وثمة مشكلتان تواجهان الانتقال التكنولوجي الى الدول النامية، الاولى، تتعلق بمدى ملاءمة التكنولوجيا التي توفرها الشركات المتعددة الجنسيات لظروف هذه الدول. والثانية، تتعلق بالكلفة التي تتحملها مقابل هذه التكنولوجيا نتيجة تركيز نشاط البحث والتطوير في الدول المتقدمة، واحتكار التكنولوجيا وهذا يعني ضمناً ان معظم أنشطة في مجال استيراد وتصدير التكنولوجيا يتم داخلياً *intra-firm* وذلك لتلاقي التكاليف المرتفعة للمعاملات والتباطؤات الزمنية وعدم الثقة في الشركاء المحليين. وبذلك فلن يتحقق الانتشار لتكنولوجي *spill-over* المزعوم الشركات المتعددة الجنسيات.

لقد اظهر النقاد كذلك اهتمامات حول اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على السياسات العامة على قابلية الخضوع لضغوط الحكومات الاجنبية مما يضر بالمصالح الوطنية للبلد المضيف ان الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها تتمتع عادة ببدائل غير متاحة للشركات المحلية، وهذا الامر يجعل تهربها من الاذعان للسياسات العامة للبلد المضيف ممكناً، فيما لو واجهت تشريعات وقوانين اجتماعية او سياسية او بيئية جديدة في البلد المضيف والتي تعارض اهدافها، وخصوصاً تلك التي ترفع من تكاليف انتاجها، اضافة الى اثار الاستثمارات الاجنبية على عادات الاستهلاك وخلق فوارق في الدخل والاثر على فرص العمل والتشغيل، وخلق الفوارق بين المناطق من خلال خلق مناطق التركيز الصناعي او مناطق تجهيز الصادرات(٦٩).

يتوقع مانحون وخبراء ان الولايات المتحدة لن تنجح في حشد مليارات الدولارات المطلوبة لاعادة اعمار العراق الا بالسماح للعراقيين بتحديد الشكل الجديد لبلادهم. كما ان تحركات واشنطن نحو اعطاء دور اكبر للامم المتحدة قد تسهم في حشد تحالف اوسع

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

نطاقاً من المانحين للمساهمة في تدبير مبلغ قد يصل الى مئة مليار دولار لاعادة اعمار العراق. وقال مسؤول بارز من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى الصعوبة الواضحة التي تواجه المانحين هي من الذي يتولى السلطة الفعلية في العراق في الوقت الراهن اذا لم يكن هناك تفويض دولي واضح من الامم المتحدة فان الاعتبارات السياسية ستكون امراً حاسماً بالنسبة لكل مانح، ويقول المنتقدون ان وزارة الدفاع الامريكية (البنثاكون) من خلال سلطة التحالف المؤقتة هي القوة المحركة لكل ما يحدث في الوقت الراهن وليس لديها اية خبرة في مجال اعادة الاعمار. وقال مارك سيدرا من مركز الدراسات في بون متخصص في دراسات نزع السلاح ان المانحون يريدون من قوة الاحتلال توجيه المزيد من الاموال بشكل مباشر الى المؤسسات العراقية الحاكمة.

لقد احدث تفجير مقر الامم المتحدة في بغداد انتكاسة واضحة وتبين ان احراز التقدم اكثر تعقيداً بكثير مما كان متوقعاً. وقال مسؤول في احدى المؤسسات الدولية المكلفة بتقييم متطلبات اعادة الاعمار نادراً ما صادف نقصاً في المعلومات كما هو الحال في العراق المعلومات السابقة كانت مشوشة لاعتبارات فنية وسياسية. ومع عدم وصول عائدات النفط الى المستويات التي كانت متوقعة وزيادة تقديرات التكاليف قد يكون المطلوب كثير وعطلت اعمال تخريب قطاع النفط وزادت من تكلفة اصلاح الاضرار التي الحقتها حربان وعقوبات اقتصادية وكلها عوامل حولت العراق من دولة غنية ذات مستوى دخل متوسط الى واحدة من افقر دول العالم.

وقال مسؤول من مجموعة السبع المشكلة هي ان من المتوقع ان يكون عجز الميزانية من الضخامة بحيث يشكل عائقاً كبيراً امام المانحين وان يحبطهم وفي حين تحتاج الولايات المتحدة بالتاكيد لاموال الاخرين لاعادة اعمار العراق لم يتضح بعد الى أي مدى ستكون مستعدة للتخلي عن سيطرتها على زمام الامور وقال مسؤول من سلطة التحالف المؤقتة نشر اسمه ان المانحين قد يسعهم تحديد مشروعات منفردة وهو مبدأ يتعارض مع جهود اعادة الاعمار الناجحة في الماضي. وقد اضاف المسؤول عندما تحدد مجالات بعينها تحتاج لتمويل لا اعتقد اننا سنحتاج فعلياً لاي تفويض من الامم المتحدة.. اذا توفرت مشروعات محددة سيعرف المانحون اين ستذهب اموالهم.

وقال سيدرا الذي درس حالة افغانستان ان ذلك سيسفر عن كارثة واطاف، يمكنني القول ان وضع خطة متعددة القطاعات لتخصيص مسؤوليات بعينها لحكومات بعينها لن ينجح فهذا يخلق مشكلات ضخمة فيما يتعلق بالتنسيق واذا امتنع مانح واحد عن دفع المال فان جهوداً ناجحة اخرى قد تفشل. وحتى اذا نجحت الولايات المتحدة في الحصول على الاموال من المانحين فان الامر قد ينتهي الى فوضى كبيرة ما لم تعط دوراً اكبر لشعب العراق.

وقال الاقتصادي كولن روات من جامعة برمنجهام البريطانية والمعارض منذ فترة طويلة للعقوبات التي كانت مفروضة على العراق اسهل ما يمكنهم عمله سيكون التعهد بتقديم المال.. والاصعب. نظراً لمقاومة ادارة بوش سيكون تطبيق المعايير المحاسبية والشروط نفسها التي تطبق على أي تمويل لمشروعات تنمية.. اذا واصلت الولايات المتحدة فشلها في طرح رؤية اقرب الى العراق منها للولايات المتحدة لمستقبل العراق فمن المرجح ان تكون على الجانب المهزوم في حرب الاستقلال.

الاستنتاجات

ان اهم مزايا الاستثمار الاجنبي هي: نقل التكنولوجيا وانتشار اثارها الفيزية-spin over، زيادة الكفاءة الانتاجية نتيجة المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات، تحسين نوعية عناصر الانتاج بما في ذلك الادارة، منافع لميزان المدفوعات من خلال تدفق مبالغ الاستثمار الاجنبي الداخلة، زيادة الصادرات، زيادة الادخار والاستثمار، نمو اسرع في الانتاج والاستخدام، استفادة المستهلك من انخفاض اسعار المنتجات سلع جديدة ذوات نوعيات افضل.

ان مساوى الاستثمار الاجنبي هي: الاثر السلبي المحتمل على ميزان المدفوعات نتيجة استيراد فروع الشركات للمواد ونتيجة تحويل الارباح والرسوم على استخدام العلامات، نتيجة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على السوق وتمتعها بوضع احتكاري فانها تسعر منتجاتها بشكل غير تنافسي وبالتالي ظهور اسعار احتكارية يسيء الى عملية تخصيص الموارد، ان الحجم الكبير للشركات المتعددة الجنسيات تلقي ضللاً على

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

مستقبل المنافسة في البلد نتيجة للنفوذ الذي تتمتع به في السوق، مع ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن ان يجلب منافع تكنولوجية واسعة من خلال الاثار الفيزية - spin-over الا انها قد تعوق نمو المعرفة التكنولوجية في المنشآت والمؤسسات المحلية. وإذا افشل الاستثمار الاجنبي المباشر في اقامة روابط ملائمة مع الاقتصاد المحلي فسوف تكون له اثار فيضية قليلة ويكون ضاراً، خاصة اذا صاحبه المظاهر التالية: تحويل رسوم العلامات التجارية، الدعاية والاعلان واثريهما في ترويج انماط ضارة من الاستهلاك، يمكن ان تحل منتجات اجنبية عالية الكلفة تنتج من قبل منشآت استثمار اجنبي مباشر محل منتجات ومكونات غذائية يستخدمها الفقراء من سكان المدن، يمكن ان يقع عبء اجتماعي من خلال البطالة المولدة نتيجة قيام الاستثمار الاجنبي المباشر والتي تكون مشاريعها عادة كثيفة رأس المال مما يدفع المنشآت المحلية كثيفة العمل الى اغلاق ابوابها، الكلف البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية مقارنة بالعوائد قصيرة وطويلة الاجل، كلف غير ملموسة مثل الاثار الثقافي الناجم عن تدفق الاجانب الذين لا يجترمون الثقافة الوطنية والتقاليد.

ان السوق المفتوحة التي تفرضها او تصاحب الاستثمار الاجنبي المباشر في مجالات وسائل الاعلام المقروءة والتلفزيون واستقبال الاجانب قد تحمل خطر ضياع الهوية وهيمنة الثقافة الغربية، وذلك بدلاً من ان تكون نافذة للاطلاع على ثقافات متعددة، قد يسيطر الاستثمار الاجنبي المباشر على استثمارات كبيرة في قطاعات معينة في الاقتصاد وبالتالي تفقد الدولة سيطرتها على قطاعات استراتيجية وبذلك ينشأ خطر سياسي -استراتيجي (politico-strategic). ان بعض القرارات التي تخص الاستثمار الاجنبي المباشر تتخذ في الخارج الامر الذي يمكن ان يكون له اثار على الاقتصاد والمجتمع المحليين وعلى السياسة الاقتصادية- الاجتماعية بشكل مباشر او غير مباشر.

التوصيات

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

١. ضرورة عدم الفصل بين القرار السياسي والقرار الاقتصادي في تحديد طبيعة البلد منشأ الاستثمار الاجنبي، او القطاع الموجه له الاستثمار.
٢. ضرورة اخذ اهداف التنمية الاقتصادية بعين الاعتبار عند المساومة مع الشركات الاجنبية التي تسعى بكل ثقلها لتحقيق مآربها المتمثلة بتعظيم ارباحها والوصول الى الاسواق اضافة الى ما هو اهم وهو تحقيق اهدافها غير المباشرة والمتمثلة بتحقيق مصالحها السياسية.
٣. الدراسة المستفيضة لأشكال الاستثمارات الاجنبية والاخذ بنظر الاعتبار مزايا ومساوئ كل منها اي الاستثمار المباشر وغير المباشر، والصيغة البديلة كالمشاريع المشتركة ومشاريع التكنولوجيا وبراءات الاختراع، وعقود الادارة والتعاقد من الباطن، ومن ثم يتم اختيار الشكل الاكثر ملاءمة لظروف البلد من ناحية توفر القدرة المالية لتمويل التنمية، وتوفر الموارد الطبيعية، وطبيعة القوى العاملة، والسياسات الاقتصادية الكلية وموقع البلد الاقليمي.
٤. ان المؤشرات التي يفترض توفرها لتحقيق الفائدة القصوى من الاستثمارات الاجنبية هي التي تمكن البلد النامي من تحقيق اقصى الفوائد المالية والتكنولوجية من الاستثمارات الاجنبية مع ادنى تخفيض لاثارها السلبية.

الهوامش والمصادر التي وردت في متن البحث :

- ١- هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمارات الاجنبية، بيت الحكمة، العراق، ١٩٩٨، ص ٣٣.
- ٢- د. صلاح عبد الحسن، الاستثمارات الاجنبية، بيت الحكمة، العراق، ص ١٨.
- ٣- نفس المصدر السابق، ص ١٩-٢٠.
- 4- charles p. kindleberger, Economic development MCGraw-Hill book.

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

- ٥- د. محمد صالح القرشي ود. فواز جار الله، اثر الاستثمارات في الهياكل الارتكازية في التنمية الاقليمية للدول النامية مع اشارة الى العراق، مجلة تنمية الرافدين، ٢٥، ١٩٨٨، ص ص ١٨٥-١٨٨.
- ٦- عبد الواحد الفار، الاستثمارات الاجنبية، دار المعارف، ٢٩٧٢، القاهرة، ص ٩.
- 7- Starke. J. E. (1966) the Convention of 1965 on the settlements of investment Disputes Between states And Nations of the Others states. Production And Encouragement of the private foreign Investment. Canberra. P. 13.
- ٨- جيل برتان، ترجمة علي مقلد، ١٩٨٢، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، ص ١٠-١١.
- 9- The study Group of Members of The Royal institute of International Affair (1965) The problem of International Investment frank Eass And Co. ltd. the second Edition. London. p. 40.
- ١٠- مازن محمد الباشا، اثر التمويل الخارجي على التغييرات الهيكلية في الاردن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق، ٢٠٠١، ص ١٠.
- ١١- عبد الله المالكي، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الاردنية، مجلس البحث العلمي، عمان، ١٩٧٤، ص ١٦.
- ١٢- امين كنونة، الاقتصاد الدولي، الجامعة المستنصرية، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٤١.
- 13- Kojima ,kiyoshi direct foreign Investment, Billing and sons Ltd, Guild fed ,London,1982, p. 52.
- ١٤- مازن الباشا، اثر التمويل الخارجي، مصدر سابق، ص ١١.
- ١٥- جيل برتان، مصدر سابق، ص ١١.
- ١٦- امين كنونة، مصدر سابق، ص ٣٣٩.
- 17- Kojima, Kiyoshi. Op. Cit. 57.
- 18- The study Group of Members of the Royal Institute of International Affairs, Op. Cit, p. 185.

19- Lindert p. International Economics. Richard, D., Lrwin Inc. , Eight Edition, Boston, p. 562.

٢٠- مازن حسن الباشا، مصدر سابق، ص ١٢.

٢١- عبد السلام ابو قحف، ١٩٨٩، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزء الرابع، الاسكندرية، ص ص ٢٣-٢٤.

٢٢- مازن حسن الباشا، مصدر سابق، ص ١٣.

٢٣- والملاحظ ان هذه الدول الخمس المتقدمة صناعياً لم تتوقف او تتباطأ في تصدير هذه الاستثمارات المالية حتى بعد انهيار النظم السياسية والاقتصادية في البلدان الاشتراكية او حتى بعد حدوث الازمات المالية والاقتصادية في البلدان النامية او حتى في فترة الركود الاقتصادي التي اتسم بها الاقتصاد العالمي، وللمزيد انظر: د. ابراهيم موسى الورد ود. حسني عجلان حسن، اثر عولمة تدفق حركة رؤوس الاموال الاجنبية على اقتصادات البلدان النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٣، ٢٠٠١، ص ٩٥.

24- united Nation ,world Investment Report 1998 Trends and Determinants, new york ,1998, pp 367-371.

25- United nation world Investment Report 1998 Trend and Determinants, new york, 1998,pp367-371.

٢٦- رضا قويعة، تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد (١٩)، السنة التاسعة، سنة ٢٠٠٠، ص ١٩٧.

٢٧- برهان محمد نوري، افاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، العولمة وتحرير التجارة، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص ١٦١.

٢٨- د. ابراهيم موسى الورد، ود. حسين عجلان. مصدر سابق، ص ٩٧.

29- samuel say: sources of finance for development the financing of long term development ;papers and group Discussions from 32 summer school heldat jhons college Cambridge, August 1979 Lamard street London ES3,p. 60.

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

30-G. feder: Economic Growth ;foreign Loans and debt servicing capacity of development countries; Journal of development studies , V. 16,no. 3, April 1980.

٣١- محمد الامين ولد خطري، اثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي في موريتانيا، للفترة من ١٧٧١-١٩٩١، رسالة ماجستير منشورة، العراق، ١٩٩٦، ص ٦.

٣٢- ناجي محمد محمود، اشكالية المديونية الخارجية في موريتانيا، رسالة دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٤٣.

33- R. T. Gill: Economic Development past and present ; foundations of modern economic series. Third edition prentice Hall of India ,private, new Delhi 1975,p. 110.

34-J. C. H fei and G. Ranis: foreign assistance and economic development comment ; The American Economic Review, V:LVIII, No. 3, june 1968,p. 898.

٣٥- محمد الامين ولد الخطري، اثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٧.

36- Donagh C. Mcdonald; Debt capacity and developing countries borrowing ;A survey of the literature: IMF staff papers ,V. 23, no. 4 ,Dec. 1982,p. 605.

٣٧- ان المعادلة الاساس لهاورد-دومار هي:

$$g = sk \dots (1)$$

s:st/y هي معدل الادخار في الناتج القومي.

K:dy/I نسبة الناتج الى رأس المال والذي يمكن التعبير عنه بانتاجية رأس المال فاذا

كان معدل النمو المرغوب *g و k ثابتة فان معدل التراكم الضروري لتحقيق معدل

النمو هو:

$$G^* /k=c \dots (2)$$

ان الفرق بين c و s يشير الى فجوة الادخار او هو مقدار المساعدة الخارجية الضرورية

$$(c-s)=a$$
 لتحقيق معدل النمو

إذا فمعدل النمو المرغوب فيه هو

$$g^* = (s+a)k \dots (3)$$

اذ ان a هو مقدار القروض الخارجية المستخدمة لتحقيق معدل النمو.

38- k. Griffin, International inequality and national poverty, 1st published McMillan press LTD, London 1978, pp59-60.

٣٩- محمد الامين ولد خطري، اثر القروض الخارجية، مصدر سابق، ص ٩.

40- Vijay joshi ,Two gap analysis ,in G. M. Meier , Leading issues in economic development ,3rd Oxford University press, New York, 1976, p. 342.

٤١- أي ان النمو يتحدد بقيد الادخار اذا كان $(m-x/y) > (c-s)$ ، في حين يتحدد النمو بقيد التجارة الخارجية اذا كان $(m-x/y) < (c-s)$ ، ولا بد ان تطابق الفجوتان أي فترة زمنية ماضية Ex-post اي $c-s = m - x / y$ وليس من الضروري ان يتم ذلك من منظور أي فترة مستقبلية Ex-ante.

42- Ronald I. Mckinnon ,foreign exchange constraints in economic development and efficient and allocation, Economic journal V. LXXIV, no. 294, june 1964, p. 388.

43- Milton freidman ,foreign economic aid; means and objectives (in)H. c. Harlan, Reading in economics and politics; Oxford University press, 2nd 1966, p. 658.

٤٤- د. علي عبد محمد الراوي، الفقر والبطالة والسياسة الاستثمارية في العراق ، مجلة بحوث مستقبلية، ٧، العراق، ٢٠٠٣، ص ٣٤-٣٥.

45- j. A. Allport and C. M. N. Stewart: Economics; Cambridge University press, 2nd, 1978, p. 217.

46- K. B. Griffin and j. L. Enos, foreign assistance ,Objectives and consequences, economic development and cultural change V. 18, N. 3, April 1970, p. 315.

47- Paul Mosley, The political economy of foreign aid ;model of the market for public good, Economic development and cultural change, V. 33. no. 2, 1985, p. 378.

48- K. Griffin ,world Hunger and world economy, McMillan LTD. 1987. p. 243.

ضرورات ومخاطر الاستثمار الاجنبي في الدول النامية

د. رواء زكي يونس الطويل

- 49- K. Griffin ,foreign assistance ;Objectives and consequences ;a reply to our critics; Economic development and cultural change ,V. 20, n. 1, oct. 1971,p. 156.
- 50- H. W. singer ,External aid for plans or projects ;The economic journal, sept. 1965,p. 541.
- 51- P. J. Isenman& H. w. singer:food aid, Disincentives effects and their policy implications; Economic development and cultural change ,V. 25,no. 2january 1977,p. 206.
- ٥٢- محمد الامين ولد خطري، مصدر سابق، ص ١٦.
- 53-charles Issaw Economic development and cultural change ,V. 20,no. 1,Oct. 1971,p. 143.
- 54- Douglas C. Dacy :foreign aid government consumption, saving and Growth LDCS, The Economic journal,V. 85,no. 4,sept. 1975, p. 558.
- 55- Ibid. p. 550
- 56- David Colman &F. Nixson :Economics of change in less development countries, philip Allan LTD;1978,p. 116.
- 57- G. F. Papanek :the effect of aid and other resource transfers on saving and growth in LDCs,Economic journal, V. 82,n. 327, sept. 1972,p. 934.
- 58- K. Griffin: world Hunger and world economy. Op. cit,p. 242.
- ٥٩- محمد الامين ولد الخطري، مصدر سابق، ص ١٨.
- ٦٠- د. عبد المعطي عساف، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة عمان، الاردن، الايديولوجيا وادارة التنمية في البلاد العربية، مجلة شؤون عربية، ٨٨، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٧٧.
- ٦١- انظر المصادر التالية:
- Miles G. L information Thieves are How corporate Enemy No. I, Business week, (may 1986),pp125-126.
- Donnelly R. M. Exxons office of the future, fiasco ,planning Review ,August 1987,p13.
- ٦٢- ففز، وشيروود، التنظيم الاداري، ترجمة محمد توفيق رمزي، وخيرالدين عبد القوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ص ٥٠٦-٥١٠.

63- P. Fiffnen and Presthus, Public Administration, New York. 1987, PP. 246-248.

٦٤- براجينا واخرون، مشكلات التصنيع في البلاد النامية، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٤، ص ١٢-٦٢.

٦٥- البرتيني، ج. م، التخلف والتنمية في العالم الثالث، مترجم، دار الحقيقة الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٤، ص ٤٥-٤٦.

٦٦- د. عبد المعطي عساف، الايديولوجيا وادارة التنمية في البلاد العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٨٠.

٦٧- رمزي زكي، ازمة القروض الدولية، الاسباب والحلول المطروحة مع المشروع صياغة لرؤية عربية جديدة، ار المستقبل العربي، ص ١، ١٩٨٧، ص ١٥١.

٦٨- هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمارات الاجنبية، المسوغات والمخاطر، بيت الحكمة، السائدة الحرة، ٢٥، العراق، ١٩٩٨، ص ٤١.

٦٩- للمزيد انظر: جيل برتان، مصدر سابق، ص ٧-٢٨.